الأمم المتحدة

UNW/2020/1

Distr.: General
20 April 2020
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة السنوية لعام 2020

22-32 من حزيران/يونيو 2020

البند 1 من جدول الأعمال المؤقت

مسائل تنظيمية

تقرير الدورة العادية الأولى، 14 شباط/فبراير 2020

أولاً - انتخاب المكتب

1 - قد المجلس التنفيذي يوم 14 كانون الثاني/ يناير 2020 انتخابات أعضاء المكتب الخاص بالمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ("الهيئة") للعام 2020. وانتُخِب الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة، يوكا سالوفارا، (ممثلاً للدول الأوروبية الغربية وغيرها)، رئيساً للمجلس التنفيذي. وانتُخِب نواب الرئيس من المجموعات الإقليمية التالية: (أ) دول آسيا والمحيط الهادئ: سوكبولد سوكي، الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة؛ و (ب) دول أوروبا الشرقية: إيكا كيبياني، مستشار، البعثة الدائمة لجورجيا لدى الأمم المتحدة.

2 - قدّمت الرئيسة المنتهية ولايتها، بينولوبي بيكلز، الممثل الدائم لترينيداد وتوباغو لدى الأمم المتحدة (ممثلة لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي)، التهنئة إلى الرئيس المُنتخب ونواب الرئيس المنتخبين، كما قدمت الشكر إلى المجلس التنفيذي، لا سيما نواب الرئيس المنتهية ولايتهم ممن خدموا تحت قيادتها: سوزان إموانجي، الوزير المستشار للبعثة الدائمة لكينيا لدى الأمم المتحدة (ممثلة للدول الأفريقية)، التي استلمت مهام عملها خلفاً لكوكي غرينيون التي أتمت ولايتها في نيويورك بصفة نائب الممثل الدائم؛ ومروان علي نعمان الذبحاني، نائب الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة (ممثلاً لدول آسيا والمحيط الهادئ)؛ وكتالين بوغياي، الممثل الدائم لهنغاريا لدى الأمم المتحدة (ممثلة للدول الأوروبية الشرقية)؛ ونتالي كوهين، مستشار، البعثة الدائمة للنمسا لدى الأمم المتحدة (ممثلة لدول أوروبا الغربية وغيرها).

3 - خلال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي التي انعقدت بمقر الأمم المتحدة يوم 14 شباط/ فبراير 2020، انتُخبت فيكتوريا سليماني، نائب الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة، نائباً للرئيس

210520 210520 20-06939 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(ممثلة للدول الأفريقية). أُعلِن عن مواصـــلة بينولوبي بيكلر، الممثلة الدائمة لترينيداد وتوباغو لدى الأمم المتحدة، تمثيل دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المكتب حتى إشعار آخر.

ثانياً – مسائل تنظيمية

4 – أقرّ المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت المشـــروح وخطة العمل لدورته العادية الأولى في 2020 (1.UNW/2020/L) وكذلك خطة العمل الســـنوية لعام 2020 (2.UNW/2020/L). كما أقرّ المجلس جدول الأعمال المؤقت وخطة العمل للدورة الســـنوية لعام 2020 المقرر عقدها خلال الفترة من 22–24 من يونيو/حزيران 2020 (انظر المرفق الأول)، مع طلب إضـــافة بند إلى جدول الأعمال بشـــأن أســـاليب عمل المجلس التنفيذي، واعتمد المجلس تقرير دورته العادية الثانية في 2019 التي انعقدت على مدار يومي 9 و 10 أيلول/سبتمبر 2019 (9/2019/UNW).

5 – اعتمد المجلس التنفيذي قرارين: 1/2020 – أســـاليب عمل المجلس التنفيذي؛ و 2/2020 – التقرير المالي والبيانات المالية المدققة للعام المنتهي في 31 من كانون الأول/ديســـمبر 2018، وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (انظر المرفق الثاني).

ثالثاً – البيانات الافتتاحية

6 – أعلن رئيس المجلس التنفيذي افتتاح الدورة، مشيراً إلى أهمية العام 2020 من حيث المعالم الرئيسة للمســـاواة بين الجنســـين، بما في ذلك إعلان بكّين+25، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1325 زائد 20، والعد التنازلي لعشـــر ســـنوات نحو أهداف التنمية المســـتدامة، والذكرى الســـنوية رقم 75 للأمم المتحدة ونظيرتها العاشرة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

7 – أعرب الرئيس عن التزامه بالاعتماد على العمل الجادّ الذي بذله مكتب المجلس التنفيذي بتشـــكيله الســـابق، مُقرراً أن المســـاواة بين الجنســـين ومنع التمييز كانا على رأس جدول الأعمال الإنمائية لحكومته، وداعياً الدول الأعضاء إلى مضافرة الجهود لإيصال أصوات الأكثر ضعفاً إلى العالم أجمع.

8 – وجّهت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية الشكرَ في بيانها الافتتاحي إلى الرئيس والمكتب المنتهية ولايتيهما، ورحّبت بالرئيس والمكتب والمجلس الجدد. وأشـارت إلى أن الرئيس قد سـاهم مسـاهمةً قياديةً كبيرةً إلى هيئة الأمم المتحدة للمســـاواة بين الجنســـين وتمكين المرأة من خلال عقد مائدة مســـتديرة للمانحين في هلسنكي برعاية حكومة فنلندا، وهو ما أسفر عن تعهد مالي إضافي من فنلندا.

9 – اغتنمت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية الفرصـــة لإعلان تعيينات الوظائف العليا الحديثة بالهيئة: سـارة هندريكس، مدير البرنامج والسـياسـة والدعم الحكومي الدولي؛ وأوليماتا سـار، المدير الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا. كما أشـارت إلى انتهاء عمل كبار الموظفين الآتي ذكرهم: شـاهراشـوب رضـوي، رئيس البحوث والبيانات؛ وغريت دو ليو، مدير الموارد البشـرية؛ وباتريشـيا فرانسـيس، المسـتشـار الخاص بشـأن إدارة التغيير.

10 – في ما يخص اجتماع لجنة وضـــع المرأة، أفادت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية بتوجيه التركيز إلى اســـتعراض تنفيذ إعلان بكّين ومنهاج عمله وتقييمهما منذ إقرارهما في 1995. النتائج الرئيســـة لتقرير

الأمين العام للأمم المتحدة واستراتيجياته الثماني الأساسية تقدم منظوراً بشأن حالة العالم بالنسبة إلى النساء والفتيات.

11 - استغلت معاليها الفرصة لتوجيه الشكر إلى 167 بلداً تقدمت بتقارير وطنية، وكذلك إلى اللجان الإقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة على المشاورات الإقليمية البنّاءة. ووجهت الشكر أيضاً إلى المجتمع المدني وحركات الشباب على مشاركتهم النشطة. ومع وصول عدد المشاركين المسجّلين من المجتمع المدني إلى رقم قياسي، تتطلع الهيئة إلى آفاق طموحة واعتماد إعلان سياسي قوي. وذكّرت معاليها الدول الأعضاء بالحرص على إدراج الشابات في وفودها.

12 - بالحديث عن منتدى المساواة بين الأجيال، أوضحت رئيسة الهيئة أن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كانت بصدد عقد منتدى عالمي فريد يؤمه أصحاب الشأن المتعددون ويتمحور عمله حول المجتمع المدني، وذلك بهدف الوصول إلى مئات الآلاف من البشر تأييداً لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. كما كان من المقرر أن يقام المنتدى باستضافة مشتركة بين حكومتي المكسيك وفرنسا، على أن تكون البداية في مكسيكو سيتي (7-8 أيار/مايو 2020) والختام في باريس (7-10 تموز/يوليو 2020). ودعت الدول الأعضاء إلى الترويج للمنتدى، كل في بلده.

13 - أشارت معاليها إلى الاجتماع الرفيع المستوى بشأن بكّين+25 في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2020، وما يقتضيه من أنشطة قيادية من الدول الأعضاء. ومن المنتظر أن يتيح الاجتماع فرصة لاستعراض الإنجازات في هذا العام المخصص لذلك، وأن يتيح الفرصة لرؤساء الدول والحكومات لإعلان الدعم والالتزام على أعلى مستوى.

14 - لقد آذن العام 2020 بمرور عقدين على اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلم والأمن، وأفادت رئيسة الهيئة بأن الهيئة أعدّت لإحياء هذه المناسبة. وسيتخلل ذلك دعوة كل أصحاب المصلحة إلى إعلان الالتزام بالأولويات الست الآتي بيانها، وبتنفيذها: (1) حماية المدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة وبناة السلام، وتقديم الدعم لهم؛ و (2) الأمن الاقتصادي للمرأة في سياق إعادة الإعمار عقب النزاع؛ و (3) مشاركة المرأة الكاملة في مفاوضات السلام؛ و (4) قطاع الأمن وعمليات حفظ السلام؛ و (5) التحليل الجنساني الدقيق الذي تقوم عليه كل أنشطة الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن؛ و (6) الموارد المالية اللازمة لتحقيق التقدم في جميع تلك المجالات.

15 - في ما يخص الذكرى السنوية العاشرة لتأسيس هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أعربت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية عن امتنانها للدعم الثابت من المجلس التنفيذي وجميع الدول الأعضاء في ظل مساعي الهيئة إلى التوسع في التغيير بما يعود بالنفع على المرأة في جميع أنحاء العالم.

16 - أفيد بأن إيرادات المساهمات الأولية للهيئة في 2019 بلغ 503 مليون دولار أمريكي لأول مرة، إذ تلقت الهيئة دعماً كبيراً بقيمة 60 مليون دولار أمريكي من مبادرة تسليط الضوء المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. قدّمت الرئيسة الشكر إلى كل المانحين على دعمهم، وحثّت الدول الأعضاء على النظر في زيادة مساهماتها إلى الموارد العادية، وعلى الاستثمار في أداء قوي وراقٍ للهيئة. غير أنها أفادت أنه بتفصيل المبالغ الواردة تبين أن الموارد العادية تراجعت في عام 2019. وتشير الأرقام الأولية إلى

انخفاض بقيمة 7 مليون دولار أمريكي مقارنة بالعام 2018، بالإضـــافة إلى فجوة تمويلية تقارب 58 مليون دولار أمريكي قياساً على توقعات الميزانية البالغة 200 مليون دولار أمريكي.

17 - شـــدّدت معاليها على أن اســـتدامة عمل الهيئة وقدرتها على تقديم دعم رفيع الجودة وفي حينِه إنما يتوقف على الموازنة السليمة بين الموارد الأساسية وغير الأساسية. فالانخفاض في حصة المساهمات الأساسـية مقارنة بغير الأساسـية نزولاً من 55 في المائة 2011 إلى نحو 29 في المائة في 2019 يبعث على قلق شديد.

18 - انتقلت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية إلى موضـــوع إدارة التغيير، فتحدثت عن بعض المراحل المهمة المنجزة في هذه العملية؛ فاســتعرضــت إصــلاحات الأمم المتحدة بوصــفها فرصــة لتقوية الاهتمام المنظومة كلها بالمساواة بين الجنسين ولاستهلال تغييرات مؤسسة لتعظيم كفاءة الهيئة. كما أوضـحت أن بعض التغييرات اقتضـت من الهيئة العمل بأسـلوب مختلف في بعض البلدان لتحقيق الاسـتفادة الكاملة من منظومة الأمم المتحدة، حتى وإن لم تكن الهيئة حاضرة بنفسها في تلك البلدان.

19 - شـدّدت رئيسـة الهيئة على أن موظفي الهيئة هم أعظم أصـولها، وأشـارت إلى اتخاذ خطوات مهمة لترسيخ ثقافة تعزز مفاهيم الاحتواء وقوة الأداء في مكان العمل.

20 - أُطلع المجلس على رأي التدقيق غير المشـــفوع بتحفظ للعام الثامن على التوالي، وذلك عن عمل الهيئة في العام المنتهي في 31 كانون الأول/ديسـمبر 2018 من مجلس مراجعي حسـابات الأمم المتحدة. وقد جرى التعامل مع 92 في المائة من التوصـــيات الصـــادرة حتى كانون الثاني/يناير 2020، وواكب ذلك بذل كل جهد ممكن للتحقق من التنفيذ الكامل.

21 - في ما يخص استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، تقرر إدراج كل الجوانب الآتي ذكرها إلى أعمال الاستعراض: إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وعملية مراجعة محصـلات بكّين+25، والنتائج والتوصـــيات المســـتقاة من التقييمات المســـتقلة، وتحليل النتائج المســـجلة حتى تاريخه، والدروس المسـتفادة من تنفيذ الفصـل المشـترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصـندوق الأمم المتحدة للسـكان واليونيسـف، مع مراعاة أن أهداف التنمية المسـتدامة تتيح إطار عمل للتنفيذ، وتحالفات العمل التابعة لمنتدى المساواة بين الأجيال.

22 - ختاماً للملحوظات الافتتاحية، شـــدّدت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية على اســـتمرار الهيئة في الاعتماد على الدعم المقدم من المجلس التنفيذي والشـــراكة معه من أجل أداء أقوى وتمويل أفضـــل لعموم الهيئة.

23 - انتقلت الكلمة إلى الدول الأعضـــاء للرد على البيانات الافتتاحية، فهنأت الرئيس على اختياره ووجهت الشكر إلى وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية على ملحوظاتها الوافية.

24 - هنأت الدولُ الأعضاء هيئةَ الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على ذكرى تأسيسها السـنوية العاشـرة، وأثنت على دورها الرائد في مناصـرة المسـاواة بين الجنسـين في أنحاء العالم، وذلك في ما يخص دورها الاعتيادي وأنشـــطتها البرامجية، مع إبراز أوجه الترابط بين العمل الإنســـاني والإنمائي وعمليات السلام. كما أبرزت عدة بيانات مرحلة بكّين+25 البارزة، بالاقتران بالسنويات الأخرى الهامّة. وتتيح

تلك السنويات فرصة فريدة لبناء الزخم اللازم لحشد الموارد والدعم السياسي للتعامل مع الفجوات المتبقية، مع مواصلة تدعيم الخطط المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالرغم من التراجعات العالمية المستمرة.

25 - تشاطَرت عدّة وفود بيانات التقدم المحقق في بلدانها على صعيد تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومن ذلك مجالات المشاركة السياسية والاقتصادية والحماية الاجتماعية. وتخلل ذلك إبراز قضية التحديات المتواصلة، مثل العراقيل الهيكلية أمام دمج المرأة (في عمليات السلام مثلا) ومعدلات وفيات الأمومة المرتفعة.

26 - صدر بيان مشترك عن عدد من الدول الأعضاء أكدت فيه أهمية اتباع نهج متسق واستجابة جماعية على مستوى النظام للقضاء على الاستغلال والاعتداء الجنسيْن والتحرش الجنسي، وذلك ضمن نهج مؤسس على الاهتمام بالضحايا والناجيات، وكذلك على دور الهيئة. وأثنت دولُ البيان المشترك على الهيئة لإقرارها بروتوكول الأمم المتحدة بشأن ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيْن، بمشاركة شركاء تنفيذيين. وأعربت الدول نفسها عن الاهتمام بالتعرف على تجربة الهيئة في التمسك بالبروتوكول، والنظم التي طُبقت في سبيل ذلك لمراقبة أداء جميع شركاء التنفيذ. كما أشادت الوفود بالهيئة لمتابعتها التوصيات الصادرة بشأن تقرير ديلويت المرفوع إلى المجلس العام الماضي، وأعربت عن تطلعها إلى الجديد بشأن الاستجابة الإدارة للتوصيات المنبثقة عن المراجعة المستقلة، وذلك بحلول موعد الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في عام 2020. وناشدت الوفود الهيئة لمواصلة مساعيها في تعزيز التراسل الفعال المتسق ضمن أروقة عمل الهيئة بُغْيَة تيسير التغيير الثقافي اللازم، بما في ذلك منع أشكال المضايقة، والاستغلال والاعتداء الجنسيْن، والتحرش الجنسي؛ والاستجابة لأي من ذلك حال وقوعه. وأعلنت الوفود دعمها للهيئة في تعزيز التغييرات السلوكية اللازمة لتحويل رؤى الإصلاح إلى واقع ملموس، والإسراع بوتيرة الإنجاز المتحقق على صعيد أهداف التنمية المستدامة.

27 - رحّبت بيانات أخرى فردية وجماعية بالجهد المبذول لدعم عملية الإصلاح بالأمم المتحدة على مستوى المقر وعلى المستوى القُطري، وكذلك مبادرات الهيئة تجاه تعزيز قدراتها المؤسسية في هذا الصدد. وأكدت البيانات أهمية الاختصاص التنسيقي بشأن إدماج المنظور الجنساني لدى الهيئة في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ ومدى التقدم في تعليم الشابات والفتيات؛ وعملية إدارة التغيير؛ وترشيد الحضور القُطري من خلال التقديرات المستمرة لطبيعة الأنشطة في البلدان المعنية؛ والجهود المبذولة لتنويع مصادر التمويل عبر استراتيجيات التجميع والتمويل المواضيعي، بما في ذلك دور اللجان الوطنية. كما أعربت البيانات عن دعمها لعملية الاستعداد للمساواة بين الأجيال وتحالفات العمل ذات الصلة.

28 - أعلن وفد اليابان موضوع نسخته السادسة من الجمعية العالمية للمرأة (الجمعية العالمية للمرأة! مع الرجال) المقرر عقدها في نيسان/أبريل 2020 في طوكيو، معرباً عن تطلعه إلى الترحيب بنائب المدير التنفيذي لإدارة الموارد البشرية والاستدامة والشراكات، وإلى بث روح الحماسة تلك في منتدى المساواة بين الجنسين.

رابعاً - تحديث بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم 279/72

29 - أُطلع المجلس التنفيذي على المُستجدات في تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم 279/72، وذلك على هيئة ورقة معلومات أساسية وعرض بياني من مدير شعبة التنسيق، استكمالاً للمعلومات المقدمة في 2019.

وبالبناء على المراحل الأساسية لعام 2019، من المنتظر أن تركز الهيئة على الأهداف الآتي بيانها في 2020:

- المشاركة في مراجعات إقليمية ومشتركة بين المكاتب القُطرية في عموم المنظومة، والتحقق من أن الحضور الميداني للهيئة يُراعي قدرات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويراعي منع التكرار.
- الحرص على مراعاة استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية 2018–2021 لتداعيات إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على صعيد الاستراتيجية المؤسسية للهيئة، واقتراح التعديلات عند الاقتضاء.
- الشروع في وضع خطة استراتيجية جديدة في إطار من التشاور الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى بُغْيَة التحقق من مراعاتها التوقعات المرجوة من إعادة تنظيم المنظومة.
- التعامل مع الميزة التعاونية لدى الهيئة بصقلٍ أكبر، استناداً إلى شراكات معززة بُغْيَة تهيئة المسار لتحقيق نتائج أفضل للنساء والفتيات، ويشمل ذلك العمل باتساق مع محصلات عمل بكّين+25 ومع منتدى المساواة بين الأجيال.
- الانتهاء من تصنيف البلدان لدى الهيئة، بما في ذلك تجربة نُهُج جديدة لتيسير دعم الهيئة المقدم إلى الشركاء الوطنيين وإلى فرق الأمم المتحدة القُطرية حيثما لم يكن للهيئة وجود مقيم.
- دعم طرح أطر التعاون في مجال التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، وذلك في كل البلدان ذات الصلة حرصاً على أن تعكس بقرة وجهات النظر الخاصة بالمساواة بين الجنسين.

30 – بالتطلع إلى المستقبل، ستباشر هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عناصر الإصلاح الرئيسة التي ما زالت قيد التنفيذ، بما في ذلك الانتهاء من اتفاق التمويل، والفصول العالمية والإقليمية من إطار الإدارة والمساءلة. والمسلك الأمثل للهيئة هو نشر اختصاصها والارتقاء بدعم خطة الإصلاح في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتعضيد استجابتها للإصلاح، ورصد الفرص الإضافية لتحقيق الاتساق.

31 – رحّبت عدّة وفود بالتحديث الذي أُطلِعت عليه بشأن تغيير عملية الإدارة وجهود زيادة الاتساق في اتفاق التمويل، وحثّت الهيئة على استبقاء التركيز على التنفيذ البرامجي المشترك المتسم بالكفاءة والانضباط بُغْيَة تحسين النتائج على أرض الواقع.

32 – أشارت الدول الأعضاء إلى الخطوات التي اتخذتها الهيئة بشأن متابعة الالتزامات المتعهد بها في إطار اتفاق التمويل. وأعلنت عن دعمها لجهود الهيئة في المشاركة أكثر في التمويل المجمع، وتوضيح إمكانية استحداث مخصصات مالية مواضيعية. وطالبت الدول باتخاذ الدقة في اقتفاء التزامات اتفاق التمويل والتناغم في إعداد التقارير بشأنها، علاوة على تكثيف الجهود لبلوغ مستهدفات الاتفاق. وشدّد أحد الوفود على ضرورة تعزيز العمل المشترك، شاملاً ما يكون من خلال التحديد والقياس المعززين للنتائج المشتركة، كما أهاب بالوكالات السعيَ إلى مكتسبات ذات كفاءة حرصاً على تحقيق الحد الأقصى من النفع المرجو من الإعانة للمستفيدين المقصودين.

33 - أعربت إحدى الدول الأعضاء من أفريقيا عن قلقها من قرار الهيئة إغلاق مكتبها القُطري، وحذرت من مخاطر محتملة لذلك من بينها الانهيار المحتمل للإنجازات المُحرَزة على صعيد المساواة بين الجنسين في ذلك البلد.

خامساً - الإحاطات

أ - استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية

34 - قدّم المدير المؤقت لشعبة التخطيط الاستراتيجي والموارد والكفاءة تحديثاً بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية 2018-2021. وقد مثّل استعراض منتصف المدة فرصةً لحصر الإنجازات حتى تاريخه، والتبصر في الدروس المستفادة، وإعادة تقييم الاتجاه الاستراتيجي للهيئة وما يتصل بذلك من برامج وعمليات أعمال بُغْيَة تكثيف جهودها وتحقيق النتائج المتصورة بأكملها خلال النصف الثاني من الخطة الاستراتيجية. وتناول استعراض منتصف المدة المسائل الأربع الرئيسة الآتي بيانها، مع استجلاء النتائج الأولية، والفرص/التحديات، والجهود المتواصلة والخطوات المقبلة: (1) ما هي ملابسات إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والمستجدات الأخرى الرئيسة، بالنسبة للاستراتيجية المؤسسية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكذلك بالنسبة إلى أشكال التنفيذ؟ (2) ما هي الكيفية والمَواطن التي تتطلب مزيداً من التحسين في التركيز البرامجي للهيئة بغرض زيادة التأثير؟ (3) في ظل محدودية الموارد، كيف يمكن للهيئة الاستفادة من نهج شراكاتها ومن الاختصاص التنسيقي للأمم المتحدة من أجل تعزيز مساهمتها في خطة 2030؟ (4) ما التعديلات المطلوبة في الإطار المتكامل للنتائج والموارد (المؤشرات، الأهداف، الموارد، إلخ) بُغْيَة الارتقاء بعرض التغييرات التي تُحدِثها الهيئة، بما في ذلك جهودها في عدم تخلّف أحد عن الركب؟

35 - تقرر الاستمرار في ابتناء استعراض منتصف المدة على مسارات العمل الداخلية والخارجية لجمع معلومات شاملة استناداً إلى المسائل الأربع المذكورة آنفاً، بما في ذلك ما يكون عبر المشاورات مع الفريق المرجعي لاستعراض منتصف المدة المشترك بين الشُعب، ومع كل أصحاب المصلحة المعنيين. كما تقرر مراقبة التقدم المتحقق في مسارات العمل تلك وفي الأدلة المرتقبة من التقييمات والتقديرات الآتية، وتحقيق الدمج والتكامل بين ذلك. ومن المقرر أيضاً إشراك خبراء خارجيين طوال العملية من أجل الارتقاء بالمنتج النهائي والحرص على تمامه.

36 - أفادت الدول الأعضاء بأن عملية استعراض منتصف المدة ينبغي أن تتوسع في مجال تركيزها لما وراء الإنجازات حتى يتسنى رصد أوجه القصور والتحديات الماثلة، مع الاهتمام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بأسلوب شامل، وإزاحة العراقيل أمام العمل البرامجي المشترك دونما إغفال لأي أحد. وأكد أحد المتحدثين ضرورة قيام الهيئة باستعراض منتصف المدة بالتعاون الوثيق مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، مع مراعاة كامل آثار الإصلاح في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والجمع بين كل التقييمات المنفّذة حتى تاريخه. وفي سياق استعراض منتصف المدة نفسه الخاص بالهيئة، أوضحت الدول الأعضاء توقعاتها بشأن مزيد من التفكير والتوضيح لدور الهيئة التنسيقي بمجال المساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بعد إصلاحها، وذلك على الصعيدَين العالمي والقُطري. وقد استحسنت الدول جهود الهيئة في تقوية نهجها الرامي إلى عدم تخلّف أحد عن الركب على صعيد العمل البرامجي وفي رصد النتائج.

37 - طلبت الوفود إتاحة مخططات مسبقة لتقارير استعراض منتصف المدة، وحبذا لو جاءت بصيغة متناسقة من حيث العناصر المشتركة؛ كما رحّبت بمقترح عقد ورشة مشتركة بخصوص استعراضات منتصف المدة المقرر عقدها، وذلك قبل عقد جلسات المجلس التنفيذي الرسمي المقبلة بوقت كافٍ، متطلعين إلى مزيد من المعلومات في هذا الشأن.

38 - أهيب بالهيئة النظر في كيفية تأثير إصلاحات الأمم المتحدة في أسلوب عمل الهيئة وفي أولوياتها البرامجية، بما في ذلك التأثير في مجالات الربط بين العمل الإنساني وبناء السلام وجهود التنمية وتعزيز المساواة بين الجنسين، وكل ذلك في سياق مراجعة منتصف المدة للخطة الاستراتيجية.

39 - أصدرت عدّة وفود بياناً مشتركاً قالت فيه إنها كانت تعوّل على القيادة المستمرة من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل تعزيز الإصلاح داخل المنظمة وللاطمئنان إلى أن ممثلي الدول - بغضّ النظر عن الدرجة/المرتبة - يضيفون إلى تقييمات الأداء الخاصة بالمنسقين المقيمين، والعكس صحيح.

40 - بخصوص إطار التنسيق للتنمية المستدامة، رأت بعض الدول الأعضاء في ذلك الإطار أهم وثيقة معنية بتخطيط الأنشطة الإنمائية وتنفيذها بالاشتراك مع البلدان المضيفة حرصاً على مراعاة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في جميع البرامج القُطرية.

ب - الاستجابة التنفيذية على الصعيد الإقليمي

41 - جاء هذا البند من بنود جدول الأعمال مصحوباً بمقطع فيديو تمهيدي يركز على الممارسات التقليدية الضارة وأهمية الاستجابة الإقليمية المشتركة والعمل البرامجي المُحدِث للتحول، ثم عرَض المدير الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا لدى الهيئة ذلك البند، مُتناولاً الاستجابة التنفيذية لعمل الهيئة في شرق أفريقيا وغربها ووسطها.

42 - جاءت استراتيجية الهيئة في أفريقيا 2018-2021 مستمَدّة من الخطة الاستراتيجية للهيئة 2018-2021، مثلما هو موضّح في ورقة المعلومات الأساسية المقدمة إلى المجلس. وقد تطرق المدير الإقليمي إلى المجالات التي شهدت تقدماً حتى تاريخه، وركز على المحصلات الاستراتيجية الأربع: (1) قيادة المرأة ومشاركتها في عمليات صنع القرار والاستفادة منها على قدم المساواة؛ و (2) تأمين الدخل للمرأة، وكذلك العمل اللائق والاستقلال الاقتصادي؛ و (3) خلو حياة المرأة والفتاة من كل أشكال العنف؛ و (4) مساهمة المرأة والفتاة في بناء السِلم المستدام والصمود المستمر، والاستفادة على قدم المساواة من العمل الإنساني. كذلك قدمت استراتيجية أفريقيا ثلاثة برامج أفريقية شاملة ومشتركة بين أقاليمها، وهي: (1) إنهاء زواج الأطفال في أفريقيا؛ و (2) تقوية حركة المرأة لإحداث التحول في أفريقيا؛ و (3) تقليل الهجرة والاتجار في النساء والفتيات. تناولت الإحصاءات الجنسانية المعنية بتوطين أهداف التنمية المستدامة البرنامجَ الإقليمي الرئيس، واهتمت استراتيجية أفريقيا بدور الأعراف الاجتماعية الإيجابية بوصفها عاملاً مساعداً يساهم في تحقيق التناغم بين مكاتب الهيئة الثلاثية الإقليمية في أفريقيا ويعين على تحقيق التكامل في ما بين جوانب الدعم الفني والاستشاري والسياسي ذات الصلة بالاشتراك مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية (ومنها الاتحاد الأفريقي)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمجتمعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمات المجتمعات المدني، وغيرها من الهياكل والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية في عموم القارة الأفريقية. كما أتاح ذلك لكل منطقة من المناطق أن تتبوأ مكانةَ مركزٍ للتميز في المجالات المواضيعية ذات الصلة،

بما يتيح لها النهوض بدور محاور المعرفة والاختصاص الفني في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في القارة.

43 - أعربت إحدى الدول الأعضاء عن اهتمامها بالتعرف على التحديات والفرص الماثلة أمام الهيئة في القارة الأفريقية في سبيل تنفيذ بروتوكول مابوتو، وكذلك على مجالات العمل مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية. كما طلب المتحدث مزيداً من المعلومات عن خطط الهيئة لتقوية حركات المرأة في عموم المنطقة. وأكّد وفدٌ آخر الأهمية البالغة للتواصل الوثيق مع مستوى القيادات المحلية لتحقيق تغيير دائم يبدأ من مستوى التجمعات السكانية.

ج - الحشد لمنتدى المساواة بين الأجيال

44 - طرحَ مدير شعبة المجتمع المدني هذا البند على جدول الأعمال. وبناءً على ما ذكرته وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية في بيانها الافتتاحي، كان منتدى المساواة بين الأجيال تجمّعاً مشتركاً بين الأجيال والقطاعات ويستهدف المساواة بين الجنسين، وقد عقدت الهيئة ذلك التجمع المشترك برئاسة مشتركة بين فرنسا والمكسيك بالاشتراك مع المجتمع المدني. ومن المقرر أن تركز المناقشات على العمل والمساءلة بخصوص التنفيذ الكامل لإعلان بكّين والقضايا الناشئة المتداخلة في مجال المساواة بين الجنسين. من المقرر إعداد مخطط "تحالف حشد الجهود" في المكسيك على مدار يومي 7 و 8 من أيار/مايو 2020، على أن يُعلَن عن تحالفات العمل وتُطلَق خارطة الطريق خلال جلسات عبر الاتصال بالقمر الاصطناعي بأنحاء العالم انطلاقاً من فرنسا خلال الفترة من 7 إلى 10 تموز/يوليو 2020. أعقب ذلك توضيح رؤية تحالفات العمل ومكوناتها، بالإضافة إلى المواضيع العالمية الستة التالية: (1) العنف الجنساني؛ و (2) العدالة والحقوق الاقتصادية؛ و (3) الاستقلالية الجسدية والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية؛ و (4) العمل النسوي لتحقيق العدالة المناخية؛ و (5) التكنولوجيا والابتكار للمساواة بين الجنسين؛ و (6) الحركات والقيادة النسوية. ويرتبط كل موضوع من هذه المواضيع بجانبين أو ثلاثة من جوانب العمل المحددة، ومن المقرر بيانها جميعاً بالتفصيل في مخطط توجيهي.

45 - عقب العرض التقديمي البياني بشأن منتدى المساواة بين الأجيال، أبرز أحد المتحدثين أهمية التركيز على الشابات والفتيات، فيما أشار آخر إلى ضرورة إدراج جدول أعمال المرأة والسِلم والأمن والمرأة في النزاعات ضمن أعمال تحالفات العمل. وأكد أحد الوفود أهمية الحرص على مشاركة المرأة ذات الإعاقة في المناقشات، على أن يشمل ذلك الوصول المادي والمشاركة الفعلية في اجتماعَي المكسيك وفرنسا. واكب ذلك إبراز دور مشاركة القطاع الخاص في تحالفات العمل واستثماراتها من أجل رأب الفجوة التنفيذية من المساعدات الإنمائية الخارجية وغيرها من الموارد العامة، واقترن ذلك بتقديم طلب إلى إدارة الهيئة للنظر في إمكانية إدماج الموضوعات ذات الأولوية الخاصة بالتحالفات الستة في الدورة القادمة من الخطة الاستراتيجية.

46 - أعربت وفود عديدة عن أملها في أن يُسترشَد بالأولويات المذكورة في مخططات العمل في أنشطة الهيئة خلال الأعوام المقبلة، وذلك لدى إنشاء تحالفات العمل - على أن يشمل ذلك أنشطة استراتيجية مشتركة مع الوكالات الشقيقة.

د - طرق عمل المجالس التنفيذية

47 - استعرض أمين المجلس التنفيذي استجابة الأمانات بخصوص طرق عمل المجالس التنفيذية. ورُفعت الورقة المشتركة إلى عناية المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/اليونيسف والهيئة، وذلك وفق الطلب الموضح في الفقرة 2 من قرار المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع رقم 2019/22، والفقرة 3 من قرار المجلس التنفيذي لليونيسف رقم 2019/20، والفقرة 2 من قرار المجلس التنفيذي للهيئة رقم 2019/13، ومفادها جميعاً أن "يُعرض برنامج عمل سنوي نموذجي على المجلس التنفيذي بغرض التشاور والنظر في أول دورة عادية بعام 2020، على أن يشمل ذلك البرنامج إحاطات غير رسمية بشأن كل خيار من الخيارات الثلاثة المبيّنة في الاستجابة المشتركة، مقترنة بنبذات وصفية بشأن التغييرات المتصورة وأثرها المتوقع في إشراف المجلس وكفاءته وفاعليته، علاوة على آفاق التعاون الأخرى في القضايا المُدرجة ذات الصلة المشتركة والاهتمام المشترك لكل المجالس المذكورة". سعت الأمانات لدى إعداد هذه الورقة إلى عرض خطط عمل سنوية استرشادية وقابلة للتنبؤ بخصوص كل خيار، وذلك استناداً إلى خطط العمل السنوية الخاصة بكل خيار. وقد راعت مساعي التناغم - التي رامتها أمانات المجالس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسف والهيئة - اختلاف الاختصاصات والنماذج المؤسسة وأساليب التمويل والهياكل التنظيمية والتنفيذية للكيانات الخمسة تحت مظلة المجالس التنفيذية الثلاثة.

48 - رحّبت بعض الدول الأعضاء في بيان مشترك بالورقة المشتركة المقدمة من أمانات المجالس التنفيذية، مشيرة إلى أن المناقشات المستمرة بشأن الطرق المحتملة لتعزيز طرق عمل المجالس التنفيذية قد انبثقت من الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وهو الاستعراض الذي أُجري في عام 2016. وأكدت تلك الدول أن الاستعراض المذكور كان عبارة عن عملية بتفويض من الدول الأعضاء، وأنها جديرة بالدفع المتواصل من جانب الدول الأعضاء.

49 - وجدت تلك الدول في الورقة المقدمة من الأمانات في هذه الدورة مساهمةً مهمةً نحو ابتداء مشاورات المجلس بخصوص نقطتين أساسيتين، هما: دور الاجتماع المشترك للمجالس، وكفاءة جلسات المجلس وفاعليتها. وفي ما يخص دور الاجتماع المشترك للمجالس، أعربت الوفود عن تطلعها إلى تكريس هذا المنتدى لمناقشات بنود جدول الأعمال ذات الصلة المشتركة بين كل المجالس، وهو ما يعني الحد من تكرار المناقشات في كل مجلس على حدة وتعزيز التنسيق بين المجالس، على أن ذلك لا يخل بصلاحيات صنع القرار المكفولة لكل مجلس بخصوص بنود جدول الأعمال.

50 - في ما يخص كفاءة جلسات المجلس المنعقدة وفاعليتها، استشعرت الوفود احتياجاً لاتباع نهج قائم على الأدلة. وتطلعت الوفود إلى عقد مناقشات أخرى بشأن كيفية تنظيم جلسات المجلس الرسمية، وألمحت إلى مشروع قرار بشأن هذا الموضوع يُنتظَر اتخاذه بختام الدورة المنعقدة لمجلس الهيئة التنفيذي. وأفادت الوفود بأنه ينبغي تركيز المناقشات على محتوى جدول الأعمال الخاص بجلسات المجلس الرسمية. وارتأت الوفود أنه ينبغي التئام المجالس الثلاثة حسب الاقتضاء حتى (1) تستصدر الكياناتُ الاختصاصات اللازمة من مجالسها؛ و (2) تمارس الدول الأعضاء وظيفتها الإشرافية الاستراتيجية بُغْيَة تحقيق جودة الإشراف. وناشدت الوفود جميع الزملاء من الدول الأعضاء العملَ على تحقيق عملية قائمة على الجانب العملي، مع مراعاة المناقشة الاستراتيجية والتوجيه الاستراتيجي في صميم جلسات المجلس الرسمية.

سادساً – مسائل مراجعة الحسابات

51 – قدّم المدير المؤقت لشعبة التنظيم والإدارة التقرير المالي والبيانات المالية المدققة للعام المنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018. وكان ذلك الرأي الثامن غير المشفوع بتحفظ لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة منذ انطلاقها. وبلغ إجمالي الإيرادات 404,7 مليون دولار أمريكي، وبلغ إجمالي النفقات 380,3 مليون دولار أمريكي. وسجّلت الهيئة فائضاً قدره 24,5 مليون دولار أمريكي للعام المنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، مقارنة بفائض بلغ 39,6 مليون دولار أمريكي في 2017. ويُعزى الفائض بالأساس إلى زيادة الإيرادات من موارد أخرى (غير أساسية)، ومن المقرر إنفاقه على مصاريف البرنامج خلال الأعوام المقبلة. وبلغ معدل الاستخدام في نفقات البرامج لعام 2018 من الموارد الأخرى 80,9 في المائة، مقارنةً بمعدل مستهدف بلغ 85 في المائة. وشرحاً للإيرادات وأوجه الإنفاق حسب مصادر التمويل، أفيد بأن الزيادة في المساهمات الطوعية من المانحين في عام 2018 بلغت 23,7 مليون دولار أمريكي، وأُدرجت بوصفها زيادة في الموارد المعتادة (الأساسية) البالغة 2,6 مليون دولار أمريكي، وبزيادة في موارد أخرى (غير أساسية) بقيمة 21,1 مليون دولار أمريكي.

52 – عرضَ مدير المراجعات الخارجية (شيلي) تقرير مجلس مراجعي الحسابات. وانتهى رأيُ مجلس مراجعي الحسابات إلى أنّ البيانات المالية جاء عرضها منصفاً من جميع النواحي المادية، والموقفَ المالي للهيئة كما في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، وكذلك أداءَها المالي وتدفقاتها النقدية للعام المنتهي في التاريخ المذكور، وذلك وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS). وجاءت النتيجة النهائية الكلية لمجلس مراجعي الحسابات خالية من أي أخطاء أو إغفالات من سجلات الهيئة المالية المستعرضة عن العام المنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018.

53 – وانتهى مجلس مراجعي الحسابات إلى أن الهيئة تضع وتطبّق الضوابط التي تسمح بتخفيف المخاطر الراهنة تخفيفاً مناسباً. ومع ذلك، أشار مجلس مراجعي الحسابات إلى نطاق تحسيني في مجالات من قبيل أنشطة التوريدات الميدانية، والبرامج والعمليات، وتسييل سلف الشركاء، والامتثال للقواعد واللوائح والتعليمات في المقر وفي المكاتب الميدانية.

54 – قدّم المدير المؤقت لشعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفاعلية تحديثاً بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات. واعتباراً من كانون الثاني/يناير 2020، ومن أصل 12 توصية صادرة بخصوص المراجعة، جرى الانتهاء من الأعمال الخاصة بـ 11 من أصل مجموع توصيات المراجعة لعام 2018 البالغة 12 توصية (92 في المائة). وصنّف مجلس مراجعي الحسابات 7 توصيات – من أصل 11 توصية مراجعة – باعتبارها توصيات منفذة بالفعل، فيما ظلّت 4 توصيات رهن التقييم. أما بخصوص حالة تنفيذ توصيات المراجعة الخاصة بالأعوام السابقة، فقد استُكملت الأعمال الخاصة بست توصيات من أصل 10 توصيات لعامي 2016 و 2017 (60 في المائة)، وذلك في كانون الثاني/يناير 2020. وصنّف مجلس مراجعي الحسابات ثلاث توصيات مراجعة منفذة بالكامل من أصل ست توصيات، فيما ظلّت ثلاث توصيات رهن التقييم. أما التوصيات الأربع قيد التنفيذ فهي: (1) الانتهاء من تصنيف البلدان؛ و (2) تعزيز قدرات وحدة تنسيق المراجعات؛ و (3) تحسين الربط بين إدارة الموارد ونظم "أطلس"؛ و (4) وضع سياسة لإدارة المشاريع والمساءلة عن النفقات غير المستحقة.

55 - رحّبت الوفود بالرأي الثامن غير المشفوع بتحفظ الذي تلقته الهيئة، مبيّناً أن الأموال استُخدمت وفق معايير المحاسبية. وأثنت الوفود على الزيادة في الإيرادات بنسبة 7 في المائة خلال 2018، وأبدت قلقها من الزيادة المتواضعة في المساهمات غير المخصصة، ودعت الدول الأعضاء إلى تقديم مزيدٍ من المساهمات المعتبرة إلى الهيئة. وطولبت الهيئة بتقديم مزيد من المعلومات عن أوجه العجز في التمويل وترتيبات التمويل البديلة، كما أهيب بها مواصلة بذل الجهد على الصعيديْن القُطري والإقليمي للالتزام بالتدابير واللوائح المعززة حديثاً بشأن تقييم مخاطر الاحتيال، واختيار الشركاء، ومراقبة مراجعات المشاريع. وأبرز متحدثون آخرون أهمية اتباع نهج قائم على المخاطر حيال مسائل المراجعة الداخلية والخارجية.

سابعاً - العرض المشترك الأولي الشامل بشأن سياسة استرداد التكاليف

6 - ورد في قرار المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع رقم 2018/21، وقرار مجلس اليونيسف التنفيذي رقم 2018/21، وقرار المجلس التنفيذي للهيئة رقم 2018/6، توجيه من المجالس التنفيذية إلى الوكالات بما يلي: (أ) عرض مقترح أولي شامل بشأن سياسة استرداد التكاليف حتى ينظر فيه المجلس التنفيذي في أولى جلساته الدورية في 2020، وذلك بغرض عرض مقترح نهائي شامل على المجلس التنفيذي لاتخاذ قرار بشأنه في ثاني جلساته الدورية في 2020؛ و (ب) تنفيذ مراجعة شاملة لمعدلات استرداد التكاليف ضمن المقترح الشامل؛ و (ج) عرض تقييم لأسباب عدم تنفيذ استرداد التكاليف حالياً تنفيذاً كاملاً ضمن المقترح الشامل. التقرير المشترك الماثل يعد استجابةً مباشرةً للطلبات المذكورة آنفاً. ورد في قرار المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع رقم 2019/21، وقرار مجلس اليونيسف التنفيذي رقم 2019/28، وقرار المجلس التنفيذي للهيئة رقم 2019/12، طلب المجالس التنفيذية معلوماتٍ إضافيةً بشأن التوصية الثالثة (المتعلقة بوظائف الإشراف المستقل وضمان الجودة). استجاب التقرير المشترك للطلب المذكور، فوصف الأهمية العامة لاسترداد التكاليف جنباً إلى جنب مع تقديم تحليل إضافي وتقدير للتأثيرات، واقترن ذلك (أ) بعرضٍ أقوى حُجةً لوثاقة صلة استرداد التكاليف بذلك؛ و (ب) ببيان تأثير المعدلات المختلفة؛ و (ج) ببيان الأسس المنطقية لوجود أعمدة ميزانية منفصلة لأنشطة الإشراف المستقل والضمان.

57 - أعربت عدّة دول أعضاء في بيان مشترك عن دعمها الكامل للوكالات الأربع التي تقود النهج الموحدة بشأن المعدلات وتصنيف التكاليف ومنهجية العمل بخصوص سياستها لاسترداد التكاليف؛ وطلب البيان المشترك تقديم الوكالات بيانات أخرى مفصّلة بُغْيَة إدراجها في التقارير المالية المستقبلية. وأكد البيان ذاته على دعوة "الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات" إلى استدامة التركيز على استرداد التكاليف بالكامل، مع اجتناب الإعانات المتداخلة قدر الإمكان، بما في ذلك إغلاق ثغرة معدلات الصرف المختلفة، وزيادة الامتثال في السياسة والارتقاء بشفافيتها بخصوص الإعفاءات الممنوحة.

ثامناً - الحوار المنظم بشأن التمويل

58 - عرضَ مدير شعبة الشراكات الاستراتيجية خياراتٍ ممكنةً لتحسين جودة الحوار المنظم بشأن التمويل. وقد قُدِم ذلك العرض ووثيقته ذات المعلومات الأساسية إلى المجلس التنفيذي على سبيل الاستجابة لقرار مجلس رقم 2019/11، وهو القرار الذي طلب من الهيئة عرض "خيارات بخصوص تحسين جودة

الحوار المنظم بشـــأن التمويل". كانت الحوارات المنظمة تُجرى في ســـياق "اتفاق تمويلي" متفق عليه، وهو السـياق الذي وضّـح المسـؤوليات والالتزامات المسـتقلة المنوطة بالدول الأعضـاء وبمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بُغْيَة تحســـين التمويل المقدم دعماً لتحقيق خطة 2030. واتســـاقاً مع الاتفاق، أوضـــحت وثيقة المعلومات الأساسية خياراتٍ عديدة بوصفها أساس المناقشات الإضافية مع المجلس التنفيذي حرصاً على التحلي بالكفاءة والفاعلية في تمويل الخطة الاســـتراتيجية للهيئة. تمثلت الخيارات المقترحة في ما يلي: (1) تقوية الرابط بين النتائج والموارد؛ و (2) المواءمة بين حوارات التمويل واتفاق التمويل؛ و (3) تمكين الحوار التشاركي؛ و (4) تشجيع وجهات النظر المتنوعة في حوارات التمويل.

59 - أشـادت الدول الأعضـاء بأداء الهيئة في مقترحاتها المحددة والمبتكرة بالاتسـاق مع التزامات اتفاق التمويل، وقدمت أفكاراً من أجل تعزيز جوانب الحوار. كما شدّد متحدث على أهمية تحقيق التناغم بخصوص اتفاق التمويل، وطلب من الهيئة تقديم مزيدٍ من البيانات بشـــأن الموارد المطلوبة المعتادة وغير المعتادة لكل محصـلات الخطة الاسـتراتيجية، وذلك بُغْيَة الارتقاء برصـد فجوات التمويل. وحثّ المتحدث المكاتب القُطرية والإقليمية على البحث عن فرص التخصيص المرن والتبصير بشأنها متى ما أمكن.

تاسعاً - اختتام الدورة

60 - في الختام، ذكّرت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية الوفودَ - لا سـيما المنتسـبة لنصـف العالم الجنوبي - بضـــرورة تشـــجيع بلدانها على النظر في المشـــاركة الفعالة في منتدى المســـاواة بين الأجيال، وخصوصاً عبر التحلي بصفة الرواد أو المشاركين في تحالفات العمل.

61 - اغتنمت الوكيلة الفرصـة لتوضـح أن الهيئة ستدعو رئيسات الدول إلى منتدى المساواة بين الجنسين في المكسـيك، وهو التجمع الذي سـيركز على القيادة والاحتفاء بالرائدات. وحثّت البلدان التي تتبوأ فيها نسـاءٌ مناصـب الرئيس أو نائب الرئيس على تشـجيعهنّ على الحضـور؛ فإن تعذّر ذلك فلا بأس بالمشـاركة على المستوى الوزاري.

62 - على الجانب الآخر، ترحّب الهيئة بمشاركة رؤساء الدول ضـمن منتدى المساواة بين الجنسـين في فرنسـا. غير أن النية معقودة على الإعلان عن مسـاهمات اسـتثنائية. وأكدت أن هذا منتدى للمجتمع المدني يشارك فيه رؤساء الدول بصـفتهم شركاء إظهاراً لدعمهم للمجتمع المدني. ومن المقرر أن يكون منتدى لقاء رؤساء الدول في الجمعية العامة في خلال شهر أيلول/سبتمبر في نيويورك.

63 - بالرغم من الإقرار ببعض القضـايا المحددة التي طرحتها الوفود، اسـتحسـنت الوكيلة تعليقات الوفود ووجهت الشـــكر لها على الأجواء المثمرة الفعالة لأولى جلســـات المجلس الدورية. كما أعربت الوكيلة عن تطلعها إلى مشاركة الدول الأعضاء في الاجتماع المقبل للجنة وضع المرأة، وإلى تحقيق محصلة قوية.

64 - اختتم الرئيس بالإعراب عن تقديره لوكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمسـاواة بين الجنســـين وتمكين المرأة، ولفريقها في الإدارة وكامل الموظفين لما أبدوه من اســـتجابة ولما قدموه إلى المجلس من دعم ومساعدة كبيرين بخصوص توضيحات القضايا المطروحة.

ثم أُعلِن عن اختتام أعمال الدورة

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت المقترح وخطة العمل المؤقتة المشروحة للدورة السنوية المنعقدة يومي 22-24 من حزيران/يونيو 2020

مذكرة من أمانة المجلس التنفيذي

جدول الأعمال المؤقت

1 - مسائل تنظيمية

2 - التقرير السنوي للمديرة التنفيذية

3 - تحديث بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم 279/72

4 - مسائل السياسة والبرامج

5 - متابعة التوصيات والقرارات الصادرة بشأن اجتماع مجلس التنسيق البرامجي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس العوز المناعي البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

6 - التحديث بشأن استجابة الإدارة إلى الاستعراض المستقل لسياسات وإجراءات الهيئة للتعامل مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي

7 - مسائل مراجعة الحسابات

8 - التقييم

9 - مسائل أخرى

خطة العمل المؤقتة

اليوم	*الوقت*	*البند*	*الموضوع*
الاثنين، 22 حزيران/يونيو	10 صباحاً - 1 بعد الظهر		افتتاح الدورة
			• بيانا رئيس المجلس التنفيذي ووكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة
		1	مسائل تنظيمية
			• اعتماد جدول الأعمال المؤقت المشروح وخطة العمل للدورة السنوية لعام 2020
			• اعتماد تقرير الدورة العادية الأولى لعام 2020

اليوم	*الوقت*	*البند*	*الموضوع*
		2	التقرير السنوي للمديرة التنفيذية
			• تقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بشأن التقدم المحرز في الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، شاملاً استعراض منتصف المدة
	1:15 مساءً – 2:30 مساءً		*المشاورات غير الرسمية المتعلقة بمشاريع القرارات*
	3 مساءً – 6 مساءً	2	التقرير السنوي للمديرة التنفيذية (تتمة)
	عقب الاجتماع		*المشاورات غير الرسمية المتعلقة بمشاريع القرارات*
الثلاثاء، 23 حزيران/يونيو	10 صباحاً – 1 بعد الظهر	3	تحديث بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم 279/72
			• تحديث بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم 279/72
		4	مسائل السياسة والبرامج
			• إحاطة بشأن الاستجابة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على الصعيد الإقليمي
		5	متابعة التوصيات والقرارات الصادرة بشأن اجتماع مجلس التنسيق البرامجي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس العوز المناعي البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
			• إحاطة بشأن متابعة التوصيات والقرارات الصادرة عن اجتماع مجلس التنسيق البرامجي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس العوز المناعي البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
	1:15 مساءً – 2:30 مساءً		*المشاورات غير الرسمية المتعلقة بمشاريع القرارات*
	3 مساءً – 6 مساءً	6	إحاطة بشأن استجابة الإدارة إلى الاستعراض المستقل لسياسات وإجراءات الهيئة للتعامل مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي
	عقب الاجتماع		*المشاورات غير الرسمية المتعلقة بمشاريع القرارات*

اليوم	*الوقت*	*البند*	*الموضوع*
الأربعاء 24 حزيران/يونيو	10 صباحاً – 1 بعد الظهر	7	مسائل مراجعة الحسابات
			• تقرير عن المراجعة الداخلية للحسابات وأنشطة التحقيقات في الفترة ما بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 كانون الأول/كانون الأول/ديسمبر لعام 2019
			• تقرير عن اللجنة الاستشارية لمراجع الحسابات عن الفترة ما بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 كانون الأول/كانون الأول/ديسمبر لعام 2019
			• الاستجابات الإدارية
			• رد الإدارة على تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في 2019
		8	التقييم
			• تقرير عن وظيفة التقييم الخاصة بالهيئة، 2019
			• منظور الإدارة
		9	مسائل أخرى
			اعتماد مشاريع القرارات
		1	مسائل تنظيمية
			• إقرار جدول الأعمال المؤقت المقترح وخطة العمل للدورة العادية الثانية لعام 2020
			اختتام الدورة
			• بيانا رئيس المجلس التنفيذي ووكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

المرفق الثاني

القرارات المعتمدة من المجلس التنفيذي

القرار رقم 2020/1 – طرق عمل المجلس التنفيذي

المجلس التنفيذي،

1 – ***إذ يُشير*** إلى قرار المجلس التنفيذي للهيئة رقم 2019/8 بشأن طرق عمل المجلس التنفيذي، ويؤكد الطلبات الواردة فيه؛

2 – ***يُحيط علماً*** بالاستجابة المشتركة من الأمانة العامة للمجلس التنفيذي بشأن طرق عمل المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/اليونيسف والهيئة وبرنامج الأغذية العالمي، المقدَّم وفقاً لطلب القرار رقم 2019/13 الصادر عن المجلس التنفيذي للهيئة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن المجالس التنفيذية الأخرى؛

3 – ***يُحيط علماً*** مع التقدير بالتوجيهات المنقحة للزيارات الميدانية الصادرة عن المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/اليونيسف والهيئة، وللزيارات الميدانية المشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/اليونيسف والهيئة وبرنامج الأغذية العالمي؛

4 – ***يطلب إلى*** الأمانة العامة للمجلس التنفيذي للهيئة، بالتعاون مع الأمانات العامة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/اليونيسف، التقدم إلى الدول الأعضاء – قبل أن يحين موعد الدورة السنوية 2020 – برؤية لاختتام المناقشات بشأن طرق العمل، وذلك في موعد أقصاه الدورة العادية الثانية، بالإضافة إلى مقترح وافٍ لخطة العمل السنوية المعاد ترتيبها الخاصة بالمجلس التنفيذي لعام 2021؛ على أن تشمل الجداول اليومية للدورات الثلاث والمشاورات غير الرسمية، مدعومةً بتحليل تقابلي مفصل للتأثيرات المحتملة في البنود المرفوعة لاتخاذ قرارات بشأنها، وما يتصل بذلك من تكاليف إجمالية، واعتبارات الفاعلية والإشراف، وذلك على هدى من السعي إلى تقليل عبء العمل المنوط بالدورة العادية الثانية، وما يتأتى بنقل بنود جدول الأعمال إلى الدورات الرسمية، حسب ما يكون مناسباً؛

5 – ***يُشير كذلك إلى*** القرار رقم 2018/7 ويؤكد الحاجة إلى مواصلة تحقيق التناغم في النظر في بنود جداول الأعمال المشتركة بين جداول الأعمال الخاصة بكل مجلس تنفيذي، كما يطلب من الأمانة العامة للمجلس التنفيذي للهيئة – بالتعاون مع الأمانات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/اليونيسف – النظر في هذا المقترح لإصدار خطة عمل معاد ترتيبها للعام 2021؛

6 – ***يُشير إلى*** القرار رقم 2018/7 ويطلب من إدارة الهيئة الرد خلال الدورة الرسمية على كل الأسئلة التي طرحتها الدول الأعضاء؛ فإذا بقيت أسئلة بلا إجابة يطلب المجلس من الإدارة توزيع رد مكتوب خلال إطار زمني مناسب على نحو لا يُثقل كاهل الأمانة العامة للمجلس التنفيذي للهيئة بالأعباء؛

7 - ***يُحيط علماً*** مع التقدير بنظام الاقتفاء الحالي لقرارات المجلس التنفيذي، ويطلب إلى الأمانة العامة إدراج كامل نصوص القرارات في النظام بما يتيح للدول الأعضاء ممارسة الإشراف الكامل في ما يخص متابعة القرارات والوفاء بها، بدءاً من 2019.

القرار رقم 2020/2 - التقرير المالي والبيانات المالية المُراجَعة للعام المنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، وتقرير مجلس مراجعي الحسابات.

المجلس التنفيذي،

1 - ***يشيد*** بتقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن الفترة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018؛

2 - ***يُحيط علماً*** بالرأي الثامن غير المشفوع بتحفظ الصادر عن مجلس مراجعي الحسابات بخصوص البيانات المالية للهيئة عن العام المنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018؛

3 - ***يشير إلى*** مجالات التحسين المطلوب على النحو المشار إليه في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018؛ ويهيب في هذا الصدد بإدارة الهيئة تعزيز الحكومة، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية والمساءلة داخل الهيئة؛

4 - ***يُلاحظ مع القلق*** توصيات المراجعة غير المنفذة من تقريري 2016 و 2017 الصادرين عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، وإلى معدل التنفيذ المنخفض المرتبط بذلك عن العام المنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، كما يطلب إلى الهيئة تنفيذ التوصيات غير المنفذة تنفيذاً كاملاً؛

5 - ***يطلب إلى*** الهيئة التعامل بكفاءة مع المجالات المطلوب تحسينها في تقرير مجلس مراجعي الحسابات؛

6 - ***يُحيط علماً*** باستجابة إدارة الهيئة إلى تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن الفترة المالية المنهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018.